

(٧)

الردع النووى

بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى

مناقشة الردع النووي في الولايات المتحدة :

ان الدور المستقبلي للأسلحة النووية سوف يكون عرضة لمناقشة مفصلة في الفترة القادمة للعديد من الأسباب : فمن ناحية ، أذاعت الولايات المتحدة الأمريكية حديثا أنها سوف تؤكد على مقدرات القوة المضادة في مذهبها الاستراتيجية ، وسوف يكون مثل هذا التأكيد مرتبطا بالتطورات المستمدة في التكنولوجيا العسكرية ، وبتحسين نوع الأسلحة الاستراتيجية (١) ودقة وسائل إطلاقها . بالإضافة الى ذلك ، يلوح في الأفق احتمال التوصل الى تفوق استراتيجي - وهو توقع جذاب رغم أنه غير متوفر الحصول عليه في المستقبل كما يتنبأ به ، بالنسبة لبعض الجماعات التي لها تأثيرها في كل من القوتين الرئيسيتين . وهناك أيضا احتمال أن قوى أسلحة نووية جديدة سوف تظهر على المستوى التكتيكي ، فقد حذ أن الأسلحة النووية ذات الدفع المنخفض الدقيق يجب أن تحل محل الأسلحة النووية ذات الدفع العالي الشائع استخدامها الآن ، خاصة في أوروبا . ومن ناحية أخرى تتقدم المفاوضات للحد من تطوير الأسلحة الاستراتيجية فضلا عن ذلك فان نتائج المفاوضات المتبادلة لتخفيض القوة قد يكون لها عواقب ملحوظة للسياسات النووية في أوروبا .

بمرور الوقت ، فان أوجه القصور الشديدة في مذاهب الردع النووي تلقى تقديرا كبيرا ، وكثير من المحللين ينظرون الى تلك المذاهب على أنها غير مسالة نزع السلاح . ورغم أنه للوهلة الأولى قد تبدو مقترحات مراجعة أدوار وأماكنيات الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية أكثر انسانية ونفعا من السياسات التي ستحل محلها ، فانها عند الفحص الدقيق لها ، نجد أنها تحتوي على اخطاء بارزة ويمكن القول ، بأنها اذا خرجت الى حيز التنفيذ العملي فليس من المحتمل أن تقلل بشكل ملحوظ الاخطار الوبيلة للجنس ، البشرى والكامنة في وجود مخازن الأسلحة النووية .

المنافشة عن تطوير السلاح النووي الاستراتيجي :

حتى عام ١٩٧٤ ، كانت السياسات الأمريكية والسوفيتية المتعلقة بالأسلحة النووية الاستراتيجية تعتمد أساسا على مذهب « التدمير المتبادل الاكيد » ، وبرز الملامح الرئيسية لهذا المذهب الرادع ، هو مقدرة معينة للاحاق دمار كمي بسكان وصناعة العدو في هجوم زاجر يتبع ضربة نووية كمية من جانب العدو في خلال الستينيات ، وأصبح واضحا بشكل متزايد ان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لديهما مقدرة كبيرة من حيث قواتهما القائمة والموجودة بالفعل وأن التعرف على « الضالة » - من حيث الشأن - والتبذير ، والخطر للتوسع الكبير في تلك القوات اذا ما أضفى عليه مذهب الدمار الاكيد ، قد عبر عنه في اتفاقيات سولت الأولى والتي حدث من انتشار آخر للأسلحة الاستراتيجية سواء الهجومية أو الدفاعية .

وفي عام ١٩٧٣ ، ظهر عدد من المقالات الصحفية والبيانات في الولايات المتحدة تدعو الى اعادة النظر في سياسة الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية وجذبت في جوهرها اعطاء مزيد من التأكيد عن ذى قبل لمقدرات « القوة المضادة » ، للأسلحة النووية .

ولم تحل استراتيجية القوة المضادة محل الردع ، بل انها زودتها بمقدرة اضافية للضرب ، سواء الضربة الأولى ، أو ردا على هجوم الأهداف العسكرية للعدو ، بما في ذلك القذائف الصلدة . وتتطلب مثل هذه الاستراتيجية عددا كبيرا من الرؤوس النووية القوية الرقيقة التي توجه ليس ضد المدن والمراكز الصناعية ومراكز النقل ، بل ضد المنشآت العسكرية . وبالإضافة الى ذلك تضمن استراتيجية القوة المضادة المقدرة على خوض حرب نووية اذا أخفق الردع في منع نشوبها .

ايكلى والتغير في استراتيجية الردع النووي :

ويصور مقال لالفريد ايكلى ، الذى كان حتى عام ١٩٧٧ رئيس الوكالة الأمريكية لنزع السلاح والتحكم بين الأسلحة ، المناقشات المقدمة لتأييد التغير في الاستراتيجية . يزعم ايكلى أن التدمير المتبادل الاكيد يتركز على ثلاث عقائد ، أولا : ان القوات النووية الأمريكية يجب أن تصمم من أجل الردع ردا على هجوم نووى سوفيتي خاصة اذا تمثل في الضربة الأولى (٢) .

ثانيا: أن القوات الأمريكية يجب أن تكون مبتكرة وتعمل بطريقة دقيقة جدا بحيث يتحتم أن يكون مثل هذا الردع بمثابة القضاء على عدد رئيسي من السكان السوفيت . فضلا عن ذلك فإن نفس المقدرة على إبادة السكان الأمريكيين يجب أن تكون مضمونة للحكومة لسوفيتية ويقول ايكلي أن الاحتياجات لردع ثابت لها ضرر على توقع نزع السلاح . وما أكثر أهمية هو أنها ، تشكل ، طريقة وقاية (وسيلة وقاية) محفوفة بالمخاطر من كارثة نووية . وأن وجه الانتقاد الرئيسي الذي يوجهه ايكلي هو أن الردع المتبادل الأكيد يغفل الاحتمال البارز جدا بنشوب حرب نووية بالصدفة أو بسوء التقدير أن الجنون ، فالثقة الكاملة توضع في حرب رادعة بالقرارات المتعملة . ويوصى ايكلي باستراتيجية جديدة ، تكون فيه الدقة الكاملة للقنابل، والقذائف ، والاختبارات السائدة ، في تأثيرات الأسلحة بحيث يجب أن تستخدم لتمكين كلا الجانبين من تحاشي قتل ملايين المدنيين ومن إيقاع دمار أكيد بالاهداف العسكرية والصناعية وهو يوصى أيضا بأن القوى الاستراتيجية يجب أن تكون غير مكشوفة بقدر الامكان لكسر حدة ، الدائرة الخبيثة ، الكامنة في المذهب الاستراتيجي الحالي ، والتي هي بالتحديد ، أن القوى النووية يجب أن تكون مستعدة للاطلاق الفوري لأنها مكشوفة ، وأنها مكشوفة لأنها يجب أن تكون مستعدة .

انه يزعم أن تلك المتغيرات ، ورغم أنها تتحاشى قتل الأعداء فانها لن تجعل الحرب النووية أكثر قبولا كأداة سياسية وسيظل الردع فعالا ، انه يحذ في الواقع أنه حيث تكون القوة العسكرية التقليدية للغزاة : (البحرية والجيش والسلاح الجوي) وامكانيات دعمها ، ستكون أول من يقاسى من الدمار ، الا أنه يبقى مرا أقل اغراء بالنسبة للعسكريين أن ينظموا حربا نووية ، ولا تزال المخاطرة بتدمير المراكز الأهلة بالسكان المدنيين تحتل مكانا هامشيا .

بانوفسكى يرد على ايكلي :

ثارت اعتراضات فورية في الولايات المتحدة الأمريكية على المقترحات الخاصة ببناء استراتيجية مضادة للقوة ، وتتخلص معظم المناقشات ضد مثل هذه الاستراتيجية ، في مقال لولنجايج بانوفسكى ، مدير مركز

ستانفورد للعمليات الخطية السريعة ، يفند فيها مزاعم ايكلي فبينما يقبل
 الرأى القائل بأن المذهب الاستراتيجى الحالى ، يتطلب من القوات النووية
 الاستراتيجية ان تكون مصممة أساسا للردع ردا على هجوم نووى .
 الا أن بانوفسكى يستنكر أن هذا الرد طبقا للمذهب الحالى يحتاج الى أن
 يكون سريعا وكميا ، فهو يشير الى أن ضربة أولى ناجحة ضد تجمع من
 القوى النووية (غواصات : وقذائف متركز أرضيا ، وقاذفات) متعذرة
 تكنولوجيا الآن ، أو فى المستقبل ، وليست هناك تأسيسا على ذلك حاجة لرد
 سريع على هجوم نووى . فضلا عن ذلك ، يمكن استخدام القوات النووية
 بطريقة منظمة ، لإيجاد بدائل كثيرة ضد الضربة النووية ، وبالتالي ، يكون غير
 صحيح ، الزعم بأن الرد الممكن ، الوحيد هو الردع الفورى الكمى . ويبرز
 بانوفسكى أن الأثر التدميرى لخازن الأسلحة النووية الحالية هو أثر كبير
 جدا لدرجة أن حالات الموت سوف تبلغ عشرات الملايين حتى فى حالة إطلاق
 كمية لا تكاد تذكر من الأسلحة النووية لأحد الجانبين على أراضى الجانب
 الآخر . وعليه حتى إذا اقتصر الهجوم النووى على أغراض « عسكرية » ،
 فإن الخسائر المدنية سوف تظل عالية ، فضلا عن ذلك فإنه بالتأكيد من
 المتعذر أن عدوا قد يتبع استراتيجية « عسكرية مضادة » مماثلة . وبمجرد
 تحطيم الحواجز ضد استخدام الأسلحة النووية فإن التدافع نحو حرب
 نووية كاملة انطاق من الصعب جدا منعه .

ويتوصل بانوفسكى الى أنه ليس هناك وسيلة تكنولوجية لتأجشئ
 الورطة الشريرة من أن القوات الاستراتيجية فى كلا الجانبين يجب اما أن
 تصمم لقتل الناس أو لزعة العدو فى وسائل ردعه .

وليس هناك أى تمييز تكنولوجى ولا يمكن أن يوجد بين تلك
 الأسلحة النووية التى تهدد ، قوات الردع للعدو فى الضربة الأولى وبذلك يقل
 التوازن بين الأسلحة المصممة لمهاجمة نفس القوات بالردع .

وليست هناك فجوة ملحوظة بين الأسلحة النووية المنظمة لهجمات
 محدودة وبين تلك المصممة لردع استراتيجى .

- اعتراضات هربرت يورك :

ان الهجمات النووية العسكرية المضادة ، ذات الحجم الكبير ، سوف تولد بالتأكيد خسائر مدنية مهولة . وقد اثبتت اعتراضات مماثلة بواسطة هربرت يورك ، رئيس قسم الفيزياء في جامعة أولكافى ، تقدم بها الى مؤتمر ثرييس الذى عقد في واشنطن في اكتوبر ١٩٧٣ .

ان مثل تلك الاستراتيجيات المضادة للقوة كما يطلق عليها ، دائما تتطلب أو على الأقل تبرر وجود أسلحة كثيرة وكبيرة أكثر من الأسلحة المطلوبة كما يعرف باستراتيجية الردع ، في مثل هذه الحالة فان الفشل في ردع ينجم عنه عموما موت الكثيرين خاصة في دول العالم الثالث . مما تكون عليه الحالة بالنسبة لقوة يقصد بها الردع فقط .

وفضلا عن ذلك فان السياسة التى تستهدف المنشآت العسكرية فقط سوف تكون مجرد ترتيب اداري ومن هنا فان مثل هذه السياسة يمكن استبعادها بمجرد الانذار بعد أن تستخدم أولا ، لتبرير زيادة كمية في مستويات القوة لتلك الأسباب ويعنى ذلك أن مقترحات تحسين الموقف الحالى بالذهاب الى استراتيجية مضادة للقوة هى من بين المقترحات البالغة الخطورة .

آراء جيمس شليز نجر :

وفي وجه المعارضة داخل المجتمع من التحكم في الأسلحة الامريكية التى صورتها آراء بانوفسكى ويورك ، فان وزير الدفاع الامريكى الأسبق جيمس شليز نجر أعلن يوم ١٠ يناير ١٩٧٤ أن الولايات المتحدة تتوى بالفعل تبني استراتيجية مضادة للقوة كبديل نووى استراتيجى ولهذه الغاية فهي تحسن من دقة اطلاق أنظمة أسلحتها النووية ، وقد شكك شليز نجر من أن الاستراتيجية التدميرية الأكيدة الحالية ، هى غير كافية من حيث المرونة ، بحيث تسمح للرئيس أن يأمر بأقل من هجوم نووى شامل وأن احتمال ضربة نووية محدود - كما قيل - كانت في الوقت الحاضر مجرد افتراض .

ويضيف جيمس شليز نجر قائلا :

« وللحصول على هذا النوع من القدرة فعلينا أن نخطط بالأخذ في الاعتبار للصعوبات التي تنجم من مثل تلك المواقف ، ولا ننصح بمحاولة للقيام بذلك تحت الحاح الظروف . بل الأفضل أن تفكر من خلال المشاكل مقدما ، وأن نضمن بالوسائل التي يمكن للرئيس أن يختار منها تحت وطأة الظروف ما قد يكون مطلوبا ، ولكي تقر بهذا الرأي ، نجد أنه من الضروري ، أن نلاحظ أن الولايات المتحدة لديها في الواقع مقدرة القوة المضادة وسياسة توجه القذائف الاستراتيجية الى أهدافها لعدة سنوات . وتؤدي مقارنة بين عدد المراكز السوفيتية والتي هي محط أنظار لهجوم النووى ، بين عدد وخواص رؤس الحرب النووية في المقارنة الاستراتيجية الامريكية - التي تؤدي الى نتيجة حتمية ، هي أن معظم الأسلحة النووية الاستراتيجية الامريكية يمكن أن توجه ضد الاهداف العسكرية في الاتحاد السوفيتي . وأن لدى الاتحاد السوفيتي على الأكثر ١٠٠ مركز مدنى ، وصناعى ، رأس حرب طراز ميرف زنة ١٦٠ كيلو طن منتشرة في قذائف بالسنة عابرة للقارات متركزة ارضا .

ان ما أذاعه شليز نجر ليس تغيرا في الاستراتيجية النووية ، لكن القرار الذى اتخذته لادارة الامريكية لاعلان ما تراه حتى الآن من - أن الولايات المتحدة كانت تتابع استراتيجية نووية مضادة للقوة . والسؤال هو : ما هو اذن الغرض من هذا القرار ؟ وما الذى أدى الى اذاعته رسميا في هذا الوقت ؟ في الماضى اتخذت مواقف استراتيجية جديدة تاييدا لانتشار أنظمة سلاح جديدة يتم تطويرها مستقبلا أو طورت فعلا من قبل . وهذا أمر لا يمكن تحاشيه فعلا حيث أن أنظمة السلاح الاستراتيجى تستغرق سنوات طويلة لتطويرها ، وبالتالي ، فإن اختيار الاستراتيجية لنوعية ببرر التطوير المستمر للسلاح ، الذى تعتمد عليه هذه الاستراتيجية ويؤكد ضمانها واستمرارها ، مثلا نجد في الولايات المتحدة أن الحاجة للقضاء على نظام A.M.B. السوفيتي قد نجمت لتقديم حاجة الى رؤوس الحرب ميرف عام ١٩٦٨ ، غير ان هذه الفترة قد شهدت تغييرا جديدا حيث ميرف قد تطورت فعلا بعد خمس سنوات من العمل في المعامل الحكومية ، وان حاجة الدولة لحماية نفسها من

هجوم صينى ، قد نشأت من عام ١٩٧٠ لتقرير انتشار نظام A.M.B. الذى كان تحت الدراسة والانتشار منذ عام ١٩٥٥ .

ان استراتيجىة الدمار الاكيد(٣) المتبادل للقيام بهجوم نووى كانت بمثابة التعقل لضمان وانتشار القذائف لاستراتيجىة مانييو تمان ، والقذائف بـ ٥٢ والغواصات حاملة القذائف ، ان مثل هذه التبريرات التى عملت بعد النقاش لهذه الامور كان مؤداها سياسة استراتيجىة مناسبة والتى جعلت انتشار هذه العوامل النووية امرا هاما يحبذ أن تبنى سياسة أخرى قد تؤدى الى اضعاف الرغبة فى لادارة الامريكىة السائدة ، فى انتاج وانتشار أنظمة السلاح الاستراتيجى التى لا يمكن تبريرها للجمهور وللكونجرس فى سباق استراتيجىة دمار أكيد أو ردع المذهب الذى هو حتى الآن بمثابة الواقع الاستراتيجى الرسمى فى الولايات المتحدة .

ان استراتيجىة القوة المضادة ، كما نادى بها شيلز نجر ، تتضمن تلميحا بأن الولايات المتحدة يجب أن تكتسب مقدرة « ضربة جراحية » ، أى القدرة على تدمير هدف عسكرى ، قرب مركز مدنى ، أو فى مركز مدنى ، دون تأثيرات خطيرة على السكان المدنيين ، وهذه السياسة ، بينما تكون مقبولة من جانب الجمهور ، فانها تتطلب رؤوس حرب ذات دقة عالية جدا وشحنة نووية صغيرة جدا ، وان مثل تلك الاسلحة ليست سائدة الانتشار فى مخازن السلاح الأمريكى ، ان معامل السلاح النووى للحكومة الامريكىة فى تخزينها لديها نظام معين . وقد نجح مشروع ابريس الذى تحيره منظمة الفضاء والقذائف بالسلاح الجوى الأمريكى فى اتقان نظام توجيه نهائى يمكن ان يطلق على هدف محدد .

ان التصريح العلنى لاستراتيجىة القوة المضادة فى الولايات المتحدة ، سوف يزيد من احتمال أن الكونجرس سيعتمد ميزانية لانتشار قذائف المارف والقذائف بالبالستية عابرة القارات سهلة الحركة . . . وعندئذ قد يصمم السوفييت على اتباع نفس النمط الأمريكى . كذلك فان ادخال قذائف المارف ، سوف يزود الولايات المتحدة بمقدرة الضربة الأولى التى لا تنكر ضد القذائف المتمركزة أرضا فى البلاد الأخرى . ومن المؤكد تماما أن قذائف المارف سوف تستخدم كحجة بواسطة قسم الانظمة البالستية فى الولايات

المتخذة وقسم الصواريخ الاستراتيجية في الاتجاه السوفيتي في صالح انتشار القذائف الباليستية عابرة القارات المتمركزة أرضاً • وبغض النظر عن التكاليف « الفلكية » لمثل هذا الانتشار ، والحظر بين السكان المدنيين في الاراضى المجاورة للطرق التي سوف تسلكها تلك القذائف ، فان أى تقدير دقيق لإعدادها سيكون من الصعب احرازه بوسائل وطنية للتفتيش (الأقمار) لدرجة أن احتواء ذلك في اتفاقية أسلحة في المستقبل ، قد يتعثر على نفس الطريق الذى اعاق مجهودات التحكم في القذائف ميرف • وتأتى أخيراً مشكلة أخرى وهى أنه في رأى يورك تكون مشكلة الردع محصورة في سبب سياسى أو سيكولوجى أو فنى ، وقد يفشل الردع ، وفي هذه الحالة فان النتائج الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية سوف تكون بعيدة كلفة عن أى رأى معقول للاهداف القومية للولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى . وكتقدير وسط لهذا الرأى تجدر الإشارة الى مافعله الفرنسيون والبريطانيون فعلاً لانتاج ما يعتقدون أنه فعلاً قوة ردع في كل حالة يكون عدد القنابل الكبيرة المخصصة لهذا الغرض يبدو أنه أقل من مائة • وفي رأى يورك فانه من واحدة الى عشرة هو عدد كافى عندما يتحدد سير الاحداث بطريقة متعقطة • وفي حالة التصرف الغير متعقل فليس هناك وسيلة لحساب النتائج ، وعلى ذلك فانه في حالة التصرف الغير متعقل تكون ذات اهتمام قليل بالنسبة لمسألة حجم قوة الردع وما ينبغي أن تكون عليه خلاف ذلك ، وتتحول مسألة السلوك الغير متعقل فقط الى أسئلة عن متى وكيف سيفشل الردع وعما اذا كانت سياسة قائمة على الردع لها قيمة سياسية على الإطلاق ؟

لماذا تتوافر القوة النووية ذات القوة التفجيرية الهائلة ؟ :

لما ذا اذن تمتلك الولايات المتحدة ما يزيد عن ١٠٠٠٠ قنبلة في حين أن عشرة أو واحد أو مئات قليلة من القنابل على هدف مى كل ما تحتاج اليه ؟ ولماذا تكون هذه القوة التفجيرية الهائلة ؟ وبالمثل لماذا طور الاتحاد السوفيتى قوة نووية مماثلة (٤) ؟ •

ان هذه الأعداد ليست نتيجة احصاء دقيق وحريص للحاجة في بعض المواقف النووية الاستراتيجية أو التكنيكية •

وهناك حجة اضافية لامتلاك أسلحة أكثر من الأسلحة المطلوبة

الردع . وهذه الحلقة تنطوى على فكرة مؤداها أن جزءاً من قواتنا يجب أن يحتفظ به كاحتياطي بحجة تدمير أسلحة العدو ، والتي للسبب ما ، لم يستخدمها في ضربته الأولى ، وبالإضافة الى الصعوبات الفنية الواضحة في شل مشروع كهذا ، فانه يتتبع أشياء مضادة لأسباب سياسية ، ففي عالم اليوم ، نجد أن السياسة الداخلية لكل من القوتين العظميين تتطلب منهما الاحتفاظ بقوات استراتيجية تكون مساوية لبعضهما في الحجم وهذا بدوره يعنى أنه اذا قام جانب واحد ببناء قوة كبيرة « للحد من التدمير » ، فان الجانب الآخر ، سوف يقوم ببناء قوة مساوية تماما ، والتي سوف تكون حتما (منتجة للدمار) مثل تلك السلسلة من الاحداث تؤدى بوضوح من سيئ الى أسوأ ، وفضلا عن ذلك فان نوع القوات اللازمة لهذا الذى يطلق عليه (تعبير التدمير) هى من الناحية التكنولوجية ، ميزة لتلك القوى اللازمة للضربة الأولى ، وبذلك فان مثل هذه الاستراتيجيات من الواضح أنها خطيرة لهذا السبب أيضا(٥) .

النقطة الجوهرية اذن تنحصر فى أنه حتى مع قبول الحاجة لسياسة ردع من خلال تدمير متبادل أكيد فان القوات الموجودة الآن هى أكبر بشكل مهول من القوات المطلوبة لذلك الغرض ، ومرة ثانية اذا أدركنا أن الردع يمكن أن يفشل ، وإذا أقررنا لأنفسنا بنتائج مثل هذا الفشل ، عندئذ فان الراى المرجح هو أن تقليل الدرجة السائدة للدمار الزائد عن الحد هى امر ممكن وجوهرى .

ويوصى يورك بأنه كخطوة أولى نحو استراتيجية أكثر اقتناعا ، فان القوات النووية يجب أن تقل بالقضاء على العناصر التى تطلق مثل تلك العوامل الكثيرة والشديدة الباعثة على الفتك والتدمير .

ماذا يعنى ذلك على صعيد القوة التدميرية للدولتين العظميين ؟ وتأثيرها ؟ وكيفية تلافيتها ؟ :

الملاحظ أنه فى كل حالة تحمل ٢٠٪ من القوات ٨٠٪ من تلك العوامل - فى حالة الولايات المتحدة تكون تلك العوامل هى مئات القاذفات العديدة ذات المدى الطويل والقذائف تيتان ٥٤ وفى حالة الاتحاد السوفيتى تكون تلك العوامل هى الثلاثمائة قذيفة الكبيرة س٠ سى - ٩ (٩ - د د) ، بالإضافة

الى قوة فاذفات عابرة للقارات صغيرة نسبيا(٦) . وان تخليص العالم من كل تلك الأسلحة وبالطبع ، منع استبدالها ، بأنواع أخرى مماثلة ، سوف يقلل التهديد الموجهة للسكان المدنيين لكل من الدولتين ، وايضا يقلل من الخطر الموجه للمدنيين ، في الدول الأخرى البريئة خصسة أضعاف وكذا تقليله بالنسبة لكل من الدولتين . وفي نفس الوقت ، فان القضاء الملزم لكلا الطرفين على تلك الاسلحة من خلال مفاوضات أو حتى القضاء عليها من جانب طرف واحد ، سوف يكون له تأثير قليل على موقف الردع في أى من الجانبين ، فضلا عن ان القدرة على زيادة التدمير والابادة في القوات الموجودة حاليا هي قدرة كبيرة جدا ، لدرجة انه حتى التخفيضات الكمية المقترحة لن تفعل الكثير من أجل التهديد الجاثم على المدنيين في المدن الكبرى . لكن حيث أنه سيكون هناك تخفيضات كبيرة في الابادة والدمار في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة ، فان التوقعات من أجل نوع ما من الاحياء القومى سوف يتحسن بشكل بالغ ، ولعل ما هو أكثر أهمية من ذلك هو ان عدد حالات الوفاة في البلاد البريئة سوف يقل لأقل من عشرة أضعاف .

مذهب الاسلحة النووية التكتيكية :

لقد ظهر عدد من المقالات حديثا تناقش تلميحات عن الانجازات الممكنة لأسلحة نووية تكتيكية ذات طاقة انطلاق منخفضة . لكن أقوى نقاش لاقتراب جديد كلية للحرب النووية التكتيكية هو على أساس استخدام تلك الأسلحة وخاصة في أوروبا ، وقد أوردت الصحف الامريكية آراء عدة أعضاء من هيئة معمل لوس أنجلوس العلمى ، وأنهم يجنون في سياسة النانو الاستراتيجية الحالية ، ذات الاستجابة المرنة ، انها خيالية حيث انها تحاول الربط بين الاجراءات العسكرية والسياسية لاحتواء اشكال الاعتداء المحدودة ، وتسعى وراء الأشكال الأكثر توسعا بالتهديد بانزال خسائر تدميرية بالاتحاد السوفيتى على أنها اما غير مقبولة أو لا تتناسب مع أية مكاسب متوقعة(٧) . انهم يتسألون عن مقدرة قوات الناتو من حيث الدفاع بشكل فعال ضد هجوم كمي هائل الحجم . وهم يقولون بأن الاستخدام الفعلى للقوات الردع النووية قد تؤدي الى خسارة غير مقبولة لكل من بلاد حلفى شمال الاطنطى ووراسو ونتيجة لذلك يعتمد الناتو على وضع

عسكري غير مناسب للدفاع الفعال وغير قابل للاستعمال اذا فشل في ردع هجوم .

وهنا حقيقة أخرى وهي أن أعضاء الناتو واقعين تحت ضغط اقتصادي، لتقليل قواتهم ، وهذه الحقيقة تتضح كعامل يستنكر توازن هذا الموقف . وعامل آخر يعمل في هذا الاتجاه هو القوة الهائلة للتدمير لكافة أسلحة الناتو النووية ، وفي الإجراءات الموضوعية ، لاستخدامها حتى اذا تمت فقط حرب دفاعية . وإن أخطر نقص يرى في وضع الناتو الحالي ، هو القسرة المحدودة في قوات الناتو الحالية لايقاف هجوم مقرر ومحدد . ولكي يتم ذلك فإن الناتو قد اعتمد على التعبئة والتعزيز وكلتيهما عمليتان تستهلكان الوقت .

وأثناء تلك الفترة قد تكون قوة غزو تسللت الى أعماق أراضي ألمانيا الغربية . ويقول أعضاء هذه الهيئة في آرائهم أن مدى الأسلحة النووية يجب أن يصمم للاستخدام النوعي في أي موقف صراع أوروبي محتمل . وإلى الحد الذي تنظر فيه بعين الاعتبار للقوة التدميرية لهذه الأسلحة ، فإن القيادة السياسية للناتو ، لا تريد أي تفجير للأسلحة لتعرض للناس وراثتهم الثقافي والشعوب وراثتهم الثقافي للتدمير .

وأن هذا التدمير يمكن السيطرة عليه باختيار منطقة الهدف ومعايير هزيمة هذا الهدف ، لكن القائد العسكري يجب أن تتوفر لديه أسلحة قادرة على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، وقليلون قد يكونوا واثقين من أن هذه السياسة أو أية سياسة أخرى فعالة مماثلة قد تمنع في الواقع صداما مسلحا يجعل القوة الرئيسية تمتنع عن حرب نووية شاملة طالما أن أي أسلحة نووية - بغض النظر عن طرازها - تستخدم وليس هناك ضمان او حتى احتمال أن العدو سيتبنى تكتيكا مماثلا .

وعلى وجه الخصوص فإن تقديم أسلحة نووية ذات قدرة إطلاق منخفضة (أقل من الكيلو/طن) قد يشوش التمييز الحالي بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية ويحذر خصوم استراتيجيات الحرب النووية (٨) . أنه من الأهمية البالغة أن نشوب حرب مطلقة يجب أن يكون بين حرب نووية وتقليدية ، أنهم يقولون ان من المهم أن تلك الاعتراضات (م ٢٠ - المشكلات السياسية)

لسياسة استخدام الاسلحة النووية التكتيكية ، يجب أن يكون مفهوما لأنه قد تثار ضغوط قوية في المستقبل انقريب لتبنى مثل تلك السياسة رسميا وخاصة في أوروبا .

وفي الوقت الحاضر وفي المستقبل يمكن كسب حرب نووية عامة بواسطة أحد الجانبين ونتيجة لاعتبارات التوقيت فان عددا صغيرا من القوات الاستراتيجية المكشوفة تماما - القاذفات والقاذائف البالستية عابرة القارات ذات القواعد الارضية - قد تكسب فرصة معاشة هجوم ابتدائي ، حتى اذا تحسنت القوات المهاجمة كثيرا فوق القوات الموجودة الآن ، وما هو أكثر أهمية فرغم القدر الهائل من النقود التي تصرف على أبحاث الحرب المضادة للغواصات ، فان الغواصات النووية سوف تظل بالتأكيد غير مكشوفة ، لبعض الوقت بالنسبة لهجوم شامل ، بالإضافة الى القوات النووية الاستراتيجية التي يعرضها كل من الجانبين فهناك بالطبع الآلاف من الاسلحة النووية البرية والبحرية متوسطة المدى وقصيرة المدى ومعظمها لها قدرات نفوق القنابل النووية التي أطلقت على هيروشيما ، ونجازاكي بسبب الانتشارات الكمية الهائلة للأسلحة النووية من كل الأنواع بواسطة كلا الجانبين ، فان احتمال أن أحد الجانبين يتحاشى النتائج الوبيلة التي تتبع الهجمات الابتدائية هو احتمال منعدم تماما ، لكن لا أحد يعرف اذا كان الموقف التكنولوجي الحالي ، سوف يستمر لعشرات السنين . هناك تيارات متعددة للتطوير ينتهج بعضها الآن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التي تميل نحو اكتساب مقدرة الضربة الأولى ، وهذه التيارات ، قد تفتح فترات من عدم الاستقرار والمجازفة المتزايدة بالحرب النووية ، تاريخيا احتفظ أيضا بالقوات النووية لردع أعمال الابتزاز السياسي والاقتصادي ، لكن الاحتياج الأهم هو أن السكان المدنيين في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأيضا بلاد أخرى قد يكونوا في وضع تهديدي بحرب نووية قد نوقش أيضا ، فهل يمكن أن يبرر هذا بردع قوى للصراعات الأقل؟ وبالإضافة الى القضاء المحتمل على الاسباب الأكثر تعقلا ، لعدم استخدام الاسلحة النووية ، فهناك الخطر الكبير والقائم دائما على أن الحرب النووية ستقع بالصدفة أو سوء الحساب أو الجنون خاصة كلما ظهرت الى الوجود قوى

أسلحة نووية جديدة ولا يمكن لأى استراتيجية نووية أن تتعامل بشكل فعال مع هذا الاحتمال (٩) .

نزع السلاح النووى :

لقد قال للرئيسى الأسبق نيكسون فى رسالته عن حالة العالم حتى عام ١٩٧٣ « اذا لم يعد التفوق موارسا ، كان التخلف سيقترى الى التفكير فيه ، اننا مصممون على الاحتفاظ بدفاع قومى من الطراز الأول لا يكون ثانيا لدفاع أول » ان هذا النمط من الكلام يمكن تحاشيه لكى تثبط من همة تلك الجماعات داخل المجتمعات والتي تلج من أجل استمرار سباق التسلح وتضغط بأقصى جهدها على الابحاث العسكرية لتطوير أسلحة لشن وكسب حرب نووية . ويمكن النظر الى استراتيجية القوة المضادة على أنها خطوة أخرى فى هذا الاتجاه - ففى جعل الحرب النووية أكثر « مرونة » يمكنها أن تجعل منها أكثر مجالا للتفكير فيها ومقبولة أكثر وبالتالي احتمال وقوعها أكثر لأنه لا يمكن القول بأن الجهود لاكتساب مقدره ضربة أولى لن تنجح ، رغم أنه فى المدى الطويل ، فقد تكون الا سياسة الوحيدة المعقولة لتقليل احتمال الحرب النووية هى سياسة نزع السلاح النووى الى أبعد حد ممكن .

وان أهم احتياجات صناع القرار السياسى لفهم وإدراك الحاجة المسلحة لنزع السلاح النووى بحيث يقاومون تلك المطالب فى نطاق مجتمعاتهم والتي تلج على تطبيق كل أوجه التقدم التكنولوجية المحتملة على تطوير أنظمة السلاح ولانتشار كل الاسلحة الجديدة التى استخدمت ولصيانة وتحسين كل أنظمة السلاح الموجودة ، هى التفهم العامل لأهمية نزع السلاح النووى (١٠) .

أمريكا والردع النووى لحلف شمال الاطلسى :

وافقت الدول الأعضاء فى لجنة التخطيط النووى لحلف شمال الاطلسى (الناتو) - عدا هولندا - يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٩ . على الخطة الامريكية المقترحة لدعم القوة النووية للحلف . بادخال أنواع حديثة من الوسائل النووية ذات المدى المتوسط . ابتداء من عام ١٩٨٣ .

وكانت استراتيجية الناتو ، تعتمد في الماضي على السبق في توجيه الضربة الأولى . وذلك لما كانت تتمتع به قواته من تفوق في الأسلحة التقليدية والنووية . كما كانت تعتمد في مرحلة معينة ، على أن قوات حلف وارسو ، لن تجرؤ على التحرك خشية الانتقام الجسيم النووي الأمريكي . واستمر هذا المفهوم سائدا حتى ديسمبر ٦٧ عندما وافق حلف الناتو . تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية . على اتباع المفهوم الاستراتيجي « للاعمال الانتقامية المتدرجة المرنه طبقا للمراحل باستخدام الأسلحة التقليدية والنووية ، وتبعاً لمدى التهديد » (١١) .

وساد الاعتقاد في ذلك الوقت ، بأنه اذا بدأت قوات حلف وارسو هجومها ، فانه يمكن لقوات الناتو ، باستخدام الأسلحة التقليدية فقط ، ايقاف الهجوم المعادي ، أو تعطيله للوقت اللازم ، لتدعيم القوات ، باتمام التعبئة الوطنية ، للدول الأوروبية الغربية ، ونقل القوات الأمريكية ، وكذا لتوفير الوقت الضروري ، للبحث عن حلول سياسية . وأخيراً لتقييم مدى الحاجة لاستخدام الأسلحة النووية .

وقد أوضحت إحدى الدراسات مؤخرًا ، أن قوات حلف وارسو باستخدام الأسلحة التقليدية فقط ، وباستغلال المفاجأة ، يمكنها احتلال ألمانيا الغربية والوصول الى نهر الراين خلال ٤٨ ساعة ، أو خلال فترة يقدرها بعضهم الأكثر تفاؤلاً بأربعة أيام (١٢) ، ويؤكد تلك الحقيقة تقرير عن الكفاءة القتالية لقوات حلف الناتو ، تم اعداده ، في ديسمبر ١٩٧٦ بأمر من الجنرال الكسندر هيچ القائد الأعلى لقوات الحلف ، والذي توصل الى استنتاج بأن « قوات الحلف البرية ضعيفة ، ويجب سرعة تقويتها ، لمواجهة خطر تزايد احتمال شن قوات حلف وارسو هجومها فجأة » . ويشير ذلك التقرير الى الخطورة البالغة لهذا الوضع ، الذي يعرض دول الحلف ، لما أسماه « الابتزاز السياسي السوفيتي » ، نتيجة لأن قوات الناتو ، لا تمثل أى عامل ردع ، لما يشوبها من عوامل ضعف خطيرة ، من حيث الاستعداد القتالي ، والاستكمال ، والتدريب ، كما أن التفوق العددي في الطائرات ، والمدافع ، والدبابات ، والتشكيلات ، البرية . في جانب حلف وارسو ، ولا يتمتع حلف الناتو ، الا بالتفوق العددي في الذخائر النووية التكتيكية (وخاصة من

الاعيرة الصغيرة الأقل من ٢٠ كيلو/طن والتي تطلق من وسائل ذات مدى أقل من ١٠٠ كم) .

التوازن الاستراتيجي بين حلفي الناتو ووارسو :

توضح الاحصائيات الأخيرة (١٣) ، ان حلف وارسو ، يمتلك ٦٨ فرقة في مواجهة ٦٤ فرقة لحلف الناتو ، ولكن يزيد الفارق بعد التعبئة ، اذ تزيد قوات حلف وارسو ، لتصبح ١٨٣ فرقة ، بينما يتيسر لحلف الناتو ، بعد التعبئة وكذا نقل القوات من الولايات المتحدة ١١٦ فرقة فقط . وتوضح اعداد قطع الاسلحة الرئيسية ، التفوق البارز لحلف وارسو ، اذ يمتلك ٢٧ ألف دبابة ، في مواجهة ١١ ألف و ١٤ ألف قطعة مدفعية في مواجهة ٦٢ ألف ، ٥٨٠٠ طائرة تكتيكية في مواجهة ٣٣٠٠ .

ومن الغريب ان يحدث عدم التوازن ذلك ، بالرغم من أن الناتو ، يمتلك طاقة صناعية تفوق حلف وارسو بمقدار الضعف . وقوة بشرية تزيد مرة ونصف ، وهذه العوامل قطعا ، تساعد الناتو على التصدي لحرب طويلة ممتدة ، ولكنها لم تحقق التوازن حتى الآن .

وتعتمد الدول أعضاء حلف الناتو ، على التفوق النووي التكتيكي ، وخاصة من الاعيرة الصغيرة . اذ تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من سبعة آلاف رأس نووي في أوروبا ، يمكن استخدامها ، بواسطة ثلاثة آلاف وسيلة تكتيكية (مدافع وهاونزرات وصواريخ وطائرات) ضد أهداف صغيرة منتقاة بدقة ، مثل المستودعات ، والمطارات ، ومناطق تجمع الدبابات . ولكن من الناحية العملية ، فإن الولايات المتحدة ، سوف تكون مترددة كثيرا ، قبل أن تقدم على استخدام الاسلحة النووية ، حتى ولو كانت تكتيكية صغيرة العيار لأن هذه الخطوة ، قد تكون الأولى نحو اشعال حرب نووية عالمية ليس فيها منتصر ومهزوم .

وعلى كل حال ، فإن الدوائر العسكرية لحلف شمال الاطلسي (الناتو) تعتبر ذلك أمرا ممكنا ، بل وضروريا في بعض الأحيان .

احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية التكتيكية :

كثر الجدل في الدوائر العسكرية الغربية ، حول الاحتمالات الفعلية

لاستخدام الاسلحة النووية التكتيكية في أوروبا • وبلغ الجدل ذروته في بداية عام ١٩٧٧ ، عند مناقشة ميزانية الدفاع في الكونجرس الامريكى ونادى بعض الخبراء ، بأن استراتيجية الناتو التى ظلت نووية لمدة عشرين عاما ، قد عفى عليها الزمن • وانها أصبحت الآن غير واقعية ، وذلك لسبب واحد بسيط ، وهو أنه في حالة اختراق قوات حلف وارسو بسرعة • واحتلالها المانيا الغربية ، أو أجزاء منها فان قوات الناتو ، سوف تواجه الاختبار الصعب ، الذى يقضى بتوجيه أسلحتها النووية التكتيكية ضد المدن ، والبلدان التابعة لاحدى الدول الأعضاء •

ويقول آخر فانه لانقاذ المانيا الغربية من الاحتلال بقوات وارسو ، يجب تدميرها بقوات الناتو • وتشير دراسة أخرى الى أنه من غير الممكن (١٤) أن يستخدم الناتو الاسلحة النووية لتوجيه الضربة الأولى لردع أو احباط أو صد هجوم بالاسلحة التقليدية ، لأن ذلك سوف يؤدي بالتاكيد الى انتقام رهيب ، جسيم ، من الاتحاد السوفيتى • ضد أهداف بالاراضى الامريكية ، وكذا في أوروبا • وقد تستخدم عندئذ الوسائل الاستراتيجية • البالغة القوة • وتمضى الدراسة فتوضح أن هذا الاسلوب في الاستخدام ، كان ملائما في بداية الخمسينات ، عندما كانت الولايات المتحدة تحتكر الاسلحة النووية ، ولذا كان يمكنها بكل ثقة ، التهديد باستخدامها في حالة أى تحرك سوفيتى •

ولكن بدأ هذا الأخير في تملك الاسلحة النووية ، منذ منتصف الخمسينات واستمر في تطويرها ، حتى أصبح الآن يتعادل مع الولايات المتحدة ، ان لم يتفوق عليها في الاسلحة النووية ، وخاصة الاستراتيجية ، من ناحية شدة التدمير ، وقوة الحمل •

وتشير هذه الدراسة الى أن قيادة الناتو ، بالرغم من ذلك ، لا تزال تخطط لاستخدام الوسائل النووية التكتيكية ، كوسيلة أخيرة ، لمنع هزيمة قوات الناتو في مواجهة قوات حلف وارسو •

وفي هذه الصدد ، ترى اللجنة أن استخدام الاسلحة النووية لمنع انهيار الدفاعات التقليدية ، لن يحول الهزيمة الى نصر ، بل من المؤكد أنه سوف يسبب زدا كبيرا من القوات السوفيتية النووية الهائلة •

ويؤكد التقرير ، أن تبريز الاحتفاظ ، بقوات المسرح النووية (حوالي آلاف رأس ذرى . وثلاثة آلاف وسيلة اطلاق وحمل) هو لردع السوفييت من استخدام الأسلحة النووية أولا . وكذا لردع أى هجوم بأسلحة تقليدية . . غير أن هذين السببين غير واضحين . ويسودهما الشك بل والتناقضات .

ويقترح التقرير . التركيز على استخدام الاسلحة النووية كوسيلة ردع فقط ، وليس استخدامها ضد أى هجوم تقليدى ولهذا الغرض يجب على الدول أعضاء حلف الناتو . تقوية قواتها التقليدية لمنع الانتصار السريع والحاسم لقوات حلف وارسو دون الاضطرار لاستخدام القوات النووية .

ولكن الدول أعضاء حلف الناتو . لا ترغب فى اتباع تلك النصيحة ، التى ستؤدى بلا شك ، الى زيادة نفقات الدفاع فى الدول الأوروبية الغربية ، التى تعاني حاليا من أعباء الضائقة الاقتصادية العالمية .

ولذا يطالبون بالاستمرار فى اتباع استراتيجية تخصيص قوة نووية للمسرح ، كوسيلة اقتصادية تسمح بتقليل حجم القوات التقليدية .

وخلال مناقشات الكونجرس ، اتضحت ضرورة تقرير مدى فائدة الاحتفاظ بالقوات النووية ، والسبب فى ذلك ، هو أنه اذا كان المطلوب ردع السوفييت عن استخدام الاسلحة النووية فى أوروبا ، فانه يمكن تحقيق ذلك ، باستخدام صواريخ الغواصات النووية (بولاريس ، بوسيدون ، ترايدنت) المخصصة فعلا لحلف الناتو . ولذا فان هذا التفكير يؤدى الى استنتاج عدم جدوى ، أو ضرورة الاحتفاظ بالوسائل النووية على الاطلاق غير أن ، الاحتفاظ بتلك الوسائل فى أوروبا هو خير تأكيد لحلفائها بمدى استعداد الولايات المتحدة لتحمل مسئولياتها للدفاع عن أوروبا .

دوافع الاحتفاظ بالاسلحة النووية فى أوروبا :

ان الاحتفاظ بالأسلحة النووية التكتيكية فى أوروبا ، ينبع من نواح سياسية واقتصادية أكثر من نواح عسكرية بحتة .

كما أن هناك عاملا جديدا ظهر ليقلل من مدى فاعلية ، أو جدوى الاحتفاظ ، بالأسلحة النووية التكتيكية فى أوروبا الغربية ، وخاصة فى الوسائل قصيرة المدى ، وهو عامل الوقت .

فقد أوضح القانون الجديد لخدمة الميدان بالجيش الامريكى الذى صدر فى عام ١٩٧٦ ، انه يلزم مرور ٢٤ ساعة ، قبل الحصول على اذن باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، ولكن قبل هذا الوقت - وكما توضح الدراسات المنشورة لحلف الناتو - سوف تكون القوات المهاجمة (السوفييتية وحلفاؤها ، قد توغلت داخل حدود المانيا الغربية ، وعبرت مواقع المدفعية الذرية لقوات الناتو هناك ، واقتربت أو هاجمت فعلا مواقع الصواريخ الأمريكية (لانس واونست جون) •

ولذا لا يتبقى أمام قادة حلف الناتو سوى الاختيار ، بين ترك تلك الأسلحة فى مواقعها معرضة لخطر اجتياحها بالقوات السوفييتية المهاجمة ، أو سحبها الى الخلف داخل عمق اراضى المانيا الغربية • وكلاهما اختيار صعب ، حيث انه فى الحالة الأخيرة • سوف تستخدم الذخائر النووية ضد الحن والبلدان بالمانيا الغربية ذاتها •

ويستمر القانون ليؤكد أن استخدام الاسلحة النووية التكتيكية للولايات المتحدة أولا سوف يكون غالبا فى موقف دفاعى ، وبناء على خطط دفاعية سبق وضعها • اما الاستخدام التالى ، فقد يشمل المساعدة النووية للعمليات الهجومية ، لتدمير العدو المتوغل ، واستعادة الاراضى المفقودة •

مما سبق يتضح أمران هامان (١٥) ، يشير اليهما دائما الخبراء العسكريون فى أوروبا الغربية : الأول ، وهو أنه لتحقيق الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية التكتيكية ، قصيرة المدى فى المسرح الاوروبى ، بطريقة مؤثرة ، يجب أن تكون المبادأة بالاستخدام فى جانب حلف الناتو (والا تعذر الاستخدام لاقتحام مواقع الاطلاق بوساطة القوات المهاجمة قبل أن يصل الاذن بالاستخدام) • والثانى ، ضرورة تقييد الاستخدام مفعلا لتطور الحرب المحدودة النووية الى حرب نووية شاملة والا تعرضت سلامة أمريكا وأمنها للخطر • ومن هنا تصر أمريكا على أن يكون قرار الاستخدام قرارا أمريكيا ••

وهذا يؤكد ما يخشاه بعض زعماء أوروبا الغربية ، من أن أمريكا لن تكون مستعدة للتضحية بأوروبا ، لضمان أمنها ، وسلامتها ، أو مايعتبرون

عنه بقولهم أن أمريكا ، لن تكون مستعدة للتضحية بشيكاغو أو ديترويت .
انتقاما لتدمير درسدون أو كولون .

محاولات استعادة الثقة في الأسلحة النووية التكتيكية :

في أواخر السبعينات ، أصبح واضحا للمفكرين العسكريين الغربيين أن تفوق حاف الناتو في الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى ، هو تفوق نظري . إذ لن يمكن عمليا استخدام تلك الأسلحة ، بتأثير لردع أو صد هجوم تشنه قوات حلف وارسو ، باستخدام الأسلحة التقليدية فقط المتفوقة عدديا ونوعيا .

وفي محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية ، لاستعادة ثقة حلفائها في الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى ، اقترحت استخدام القنابل النيوترونية مع الصواريخ لانس (مدى ٧٥ ميلا) ومع المدافع عيار ٨ بوصات (مدى ٢٠ ميلا) . وتستمد هذه القنبلة اسمها ، من حقيقة أنه بعد التفجير ، تنطلق منها كميات كبيرة جدا من النيوترونات المشعة ، التي تقتل الافراد ، ولا تؤثر كثيرا على المعدات والمنشآت ، وهكذا تكون من ادق الأسلحة النووية ، التي يمكن استخدامها في ميدان قتال ، مد حدود المساحة ، كما أنها أنسب الأسلحة للاستخدام ضد قوات العدو على أراضي الدول الصديقة (أى بعد توغلها فيها) .

وكانت الحجة الرئيسية للمؤيدين هي أن القنبلة النيوترونية ، هي السبيل الوحيد لاستعادة قوة الردع للدفاعات النووية لحلف الناتو ، لأنها ستقتل الجنود المهاجرين ، ولا تحرم ما يريد الناتو أن يبقى سليما . وبهذا فهي أفضل بكثير من الوسائل النووية الأخرى التي يمتلكها حلف الناتو وذات أثر فعال لوقف أى هجوم سوفيتي مفاجئ ، على أوروبا الغربية باستخدام المدرعات .

وتلخصت آراء المعارضين في أن دقة هذا السلاح المتناهية ، سوف تشجع على استخدامه ، ومن ثم تشجع على تصعيد الصراع التقليدي ، وتحوله بشكل مفاجئ الى صراع نووي ، وأن السوفييت قد يجدون أنفسهم مضطرين الى الرد ، على استخدام القنبلة النيوترونية باستخدام الأسلحة النووية التقليدية .

وكان ذلك هو موقف الاتحاد السوفييتي ، الذي أعلن أن القنبلة النيوترونية ما هي الا سلاح نووي ، وأن استخدامها ، يعني تحول الصراع ، من المستوى التقليدي ، الى المستوى النووي ، وشن الاتحاد السوفييتي ، حملة سياسية مكثفة ، ضد انتاج تلك القنبلة ، أدت الى تصاعد موجة الاعتراض في أوروبا الغربية ، رفضتها برلمانات هولندا وبلجيكا والدانمرك ، ولم تفصح باقى الحكومات علنا ، عن موقفها ، ولكنها أبدت اعتراضاتها عليها سرا . وقد أدى كل ذلك الى اعلان الرئيس السابق كارتر في ٧ مارس ١٩٧٨ تأجيل اتخاذ قرار انتاج القنبلة النيوترونية .

وهكذا لم تبق أمام الولايات المتحدة الامريكية ، الا محاولة استعادة الثقة في الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط ، والتي يمكن استخدامها ضد أهداف تبعد عن خط تماس القوات المتصارعة بمسافة تزيد على ٥٠٠-١٠٠٠ كيلو متر ، أى ضد الاحتياطات المتقدمة من العمق ، وكذا ضد أهداف داخل أراضي الاتحاد السوفييتي والسبيل الى ذلك هو انتاج صواريخ بالستكية متوسطة المدى وصواريخ كروز بعيدة مدى .

الأوضاع الاستراتيجية الجديدة بعد اتفاقية سولت ٢ :

في اتفاقية سولت الثانية ، التي تم توقيعها بواسطة الرئيسين بريجنيف وكارتر في فيينا يوم ١٨ يونية ١٩٧٩ ، تم الاتفاق على استبعاد الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى من ٢٠٠٠ س س والقاذفة السوفيتية باك فاير ، من قيود التحديد ، كما نص في الاتفاقية والبروتوكول المرفقة بها ، على منع انتاج الصواريخ كروز الارضية ، ذات المدى الاكثر من ٦٠٠ كيلو متر حتى بداية عام ١٩٨٣ واتفق أيضا على مناقشة مسألة الوسائل النووية ذات القواعد المتقدمة ، عند مناقشة سولت الثالثة (ويقصد بها الوسائل متوسطة المدى ، ولكن الموجودة في المناطق الغربية من الاتحاد السوفييتي ، أو تلك المماثلة والموجودة في أراضي أوروبا الغربية ، والتي يمكنها من مواقعها المتقدمة . اصابة أراضي أوروبا الغربية ، والاتحاد السوفييتي على التوالي) .

ومن هنا يظهر اهتمامان يشغلان بال المفكرين العسكريين الغربيين ، الأول ، وهو وجود فجوة في الوسائل النووية المتوسطة بين ما تملكه قوات

حلف الناتو وقوات حلف وارسو . والثاني ، ضرورة الموافقة والمصادقة على سولت الثانية ، حتى يمكن بدء مناقشة سولت الثالثة .

وتشير دراسة عسكرية غربية (١٦) الى أن قوات حلف وارسو . تمتلك ٥٣٦٤ وسيلة نووية متوسطة وطويلة المدى ، مخصصة للمسرح الأوروبي ، يمكنها اطلاق ٧٩٣٣ رأسا نووية ، بينما يخصص لحلف الناتو من الوسائل المماثلة ٢٠٤٥ يمكنها اطلاق ٣٧٣٨ رأسا نووية (وذلك بدون ادخال عوامل الصلاحية للاستخدام ، والقدرة على البقاء ، وغيرها من الحساب .

التفوق النووي لقوات حلف وارسو :

ومن ذلك يتضح مدى تفوق قوات حلف وارسو في الوسائل النووية المتوسطة وبعيدة المدى على قوات حلف الناتو .

ويشير المفكرون العسكريون ، الى أن أهم تلك الوسائل السوفيتية ، هي الصاروخ س س ٢٠ متوسط المدى ذاتي الحركة ، الذي يضع منه لاتحاد السوفيتي ١٢٠ صاروخا في اراضي روسيا الاوروبية ، والتي يمكنها من مواقعها هناك لما تتمتع به من مدى بعيد (من ثلاثة الى أربعة آلاف ميل) تغطية كل اراضي أوروبا الغربية . ويزيد من خطورة هذا السلاح . انه متعدد الرؤوس ذاتية التوجيه (كل صاروخ له ثلاثة رؤوس فرعية نووية ، كل بقوة ١٥٠ كيلو/طن) .

ويتميز هذا الصاروخ بدقة عالية ، وبهذا يمكنه بنجاح مهاجمة اهداف محصنة مثل قواعد اطلاق الصواريخ الفرنسية المحصنة ، والموجودة في منطقة تلال البيون جنوب شرق فرنسا .

وبالاضافة الى الاعداد المتيسرة من هذا الصاروخ فعلا ، ينتظر أن يحول الاتحاد السوفيتي الصواريخ القديمة من نفس المدى (٦٠٠ الى ٧٠٠ صاروخ) ويستبدل بها صواريخ جديدة من طراز س س ٢٠ .

ولهذا ينادي المفكرون العسكريون الامريكيون ، بضرورة امتلاك صاروخ باليستيني متوسط المدى ، ذاتي الحركة ، في أوروبا الغربية . لمواجهة هذا الخطر . وتقليل هذه الفجوة .

والصاروخ الذى ينادون بانثائه ، يطلق عليه مبدئيا « برشنج »
وقد يصل مداه الى (٣٦٠٠ / ١٥٠٠ كم) وهو ذاتى الحركة وله رؤوس
متعددة ذاتية التوجيه (من ثلاثة رؤوس فرعية ، يمكن توجيه كل منها
ضد هدف مستقل) .

ولتوفير قدر اكبر من القدرات النووية لحلف الناتو ، يقترح
الأمريكيون ، انتاج اعداد من الصواريخ الكروز ذات المدى الاكبر من ٦٠٠
كم (ينتظر أن يكون مداها ١٦٠٠ كيلو متر) ابتداءا من عام ١٩٨٣ فى أوروبا
الغربية .

واطلق الامريكيون على هذه الخطة اسم « تحديد القوات النووية
للناتو » ، وتتضى بوضع عدد ١٠٨ صاروخ برشنج ٢ فى القواعد الامريكية
بجمهورية المانيا الاتحادية و ٤٦٤ صاروخا مجنحا (كروز - توماهوك) فى
انجلترا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا ، على أن تظل هذه الاسلحة الجديدة
تحت الاشراف الأمريكى .

وقد تمت مناقشة هذه الخطة بمعرفة لجنة التخطيط النووى لحلف
الناتو يومى ١٢ ، ١٣ نوفمبر ١٩٧٩ فى بلجيكا . ووافقت عليها الدول
المشاركة فى اللجنة عدا هولندا .

وسوف يتكلف تنفيذ هذه الخطة ، أربعة بلايين دولار ، ويبدأ تنفيذها
فى عام ١٩٨٣ .

التحركات السوفيتية :

فى خطاب فى برلين الشرقية يوم ٦ أكتوبر ٧٩ بمناسبة العيد الثلاثين
لنشأة جمهورية المانيا الديمقراطية ، عرض الرئيس بريجنيف عدة
اقتراحات لما اسماء ب تدعيم الأمن الأوروبى .

وتتلخص اقتراحات الرئيس بريجنيف فى سحب ٢٠ ألف رجل . وألف
دبابة من القوات السوفيتية المتمركزة فى جمهورية المانيا الديمقراطية ، وذلك
احياء لم أحداث الخفض المتبادل والتوازن للقوات . والتى تدور منذ سنوات
ففيينا بين ممثلى الناتو ووارسو . وأشار الى استعداد الاتحاد السوفيتي

لتخفيض عدد الصواريخ س س ٢٠ المفتوحة في المناطق الغربية من روسيا .
ولكنه اشترط رفض أوروبا الغربية للخطة الجديدة .

وفي محاولة للتأثير على المناقشات الدائرة في دوائر الناتو لتدعيم القوة النووية للحلف ، أكد الرئيس بريجنيف في خطابه ، أنه خلال عشر سنوات ماضية . لم تتزايد القوة العسكرية السوفيتية على المسرح الأوروبي صاروخا واحدا ولا طائرة واحدة .

ويشير المحللون الغربيون ، الى ان تلك العبارة ، قد تكون صحيحة ، من حيث الكم ولكنها خاطئة تماما فيما يتعلق بالكيف ، ويقدمون مثالا لذلك ، ادخال الصواريخ س س ٢٠ والطائرات باكفاير .

ويبدو أن محاولات الرئيس بريجنيف لم تنجح في التأثير على حكومات حلف الناتو بما يجعلها ترفض تحديث لقوات النووية الا بالنسبة لحكومة هولندا . ولكن يبقى المجال مفتوحا لهذا التأثير .

ويبقى التلويح بالتهديد الذي نشرته مجلة نوفوى فريميا السوفيتية في ١٩/١٠/٧٩ على لسان المعلق السوفيتي الشهير كرافتسوف ، ان دول غرب أوروبا ، التي قد توافق على قبول الأسلحة الجديدة في أراضيها ، سوف تصبح في وضع استراتيجي مختلف تماما عما كانت عليه من قبل ٠٠٠ ان تنفيذ مخططات فتح الأسلحة النووية الصاروخية الامريكية الجديدة ، قديودى الى خلق مخاطر خاصة بالنسبة لتلك الدول ، التي توافق على قبول تلك الأسلحة ، فليس لدى الدول الاشتراكية خيار آخر بخلاف اتخاذ اجراءات اضافية لضمان أمنها .

وفي اشارة واضحة الى الدول اعضاء حلف الناتو ، يضيف كرافتسوف في نفس المقال « ان الاتحاد السوفيتي يؤكد من جديد . أنه لن يستخدم أبدا الأسلحة النووية ضد تلك الدول ، التي ترفض انتاج واقتناء ه ذا النوع من الأسلحة ، والتي لا تفتح مثل هذه الأسلحة في أراضيها ، وفي حديث مقتضب لجريدة البرافدا يوم ٦ نوفمبر ٧٩ أكد الرئيس بريجنيف ان موسكو ستظل ملتزمة بوعدها ، بعدم استخدام الأسلحة النووية ، ضد الدول غير النووية ،

كما أكد أندريه جروميكو في مدريد يوم ٢٠ نوفمبر . نفس الموقف وحذر دول أوروبا الغربية ، من قبول الصواريخ الجديدة .

وعلى الجانب الآخر يؤكد المفكرون العسكريون الأمريكيون ، أنه إذا لم تفتح الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية أسلحة متوسطة المدى تصل الى روسيا . فان أوروبا الغربية ، ستكون عرضة للتهديد السياسي السوفييتي .

وعلى العكس من ذلك فانها بفتح تلك الاسلحة ، تؤكد استعدادها ، لاستخدامها في حالة تهديد الاتحاد السوفييتي ، لأوروبا الغربية . ويرفض هؤلاء المفكرون اقتراح الرئيس بريجنيف تخفيض عدد الصواريخ سس ٢٠ الموجهة الى أوروبا ، ويؤكدون أنه حتى لو سحبت الى ما وراء جبال الأورال ، فانها تستطيع تغطية جميع أهدافها في أوروبا الغربية ، ويؤكدون أنه لضمان نجاح محادثات سولت الثالثة التي سوف تتناول تخفيض أو تحديد عدد الاسلحة النووية المتوسطة في أوروبا ، يجب أن تملك الدول الأوروبية ورقة رابحة في تلك المحادثات ، ألا وهي الصواريخ برشنج ، والصواريخ توماهورك وبعبارة أخرى فإنه يجب أن تسبق الجولة القادمة من محادثات الحد من الاسلحة جولة أخرى من سباق التسلح .

وقد توصل اجتماع وزراء خارجية ودفاع حلف الناتو (في بروكسل ١٠ ديسمبر ١٩٧٩ الى قرار وسط ، للتغلب على الانقسام الواضح في التحالف الغربي ، وكذا لتجنب الضغوط المتزايدة والمتعارضة للقوتين العظميين ، فقد قرر المجلس الموافقة من حيث المبدأ ، على الخطة الأمريكية ، لتدعيم القوة النووية للحلف ، ولكنه لم يتعرض بالتحديد ، للاعداد والأنواع ، ولم توافق هولندا على تلك الخطة ، اذ رفضها البرلمان الهولندي في أوائل نفس الشهر . واعترضت عليها كل من بلجيكا والدانمرك ، وطالبتا بتأجيل اتخاذ القرار لمدة ستة أشهر ، أما باقى الدول فجعلت موافقتها عليها مشروطة ، سواء بقبول أطراف أخرى لها ، وبمصادقة الكونجرس الأمريكى على اتفاقية سوات الثانية ، وبدء محادثات سولت الثالثة ، والتي أعرب جوزيف لانز السكرتير العام للحلف ، عن أمله في أن تسفر ، أما عن الاستغناء نهائياً عن تلك الصواريخ ، أو تخفيض عددها الى أدنى مستوى ، وهو الامر الذى يشك

الكثيرون في حدوثه ، نتيجة الضغوط الشعبية والسياسية الداخلية للرأى العام في دول أوروبا الغربية ، ويبقى التحذير الصريح (١٧) الذى أطلقه أندريه جروميكو في مدريد في نهاية عام ١٩٧٩ أثناء جولته بدول أوروبا الغربية لاثباتها عن ذلك بقوله : « اذا أرادت واشنطن أن تضع صواريخ نووية على عتبة منزلنا ، فلتفكر أولا أن موسكو لن تقف مكتوفة الأيدي » .

خاتمة : وهكذا يتبين من عرضنا السابق أن الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يعد أفكارا متناثرة تثار هنا وهناك ولكنها دخلت الى حيز التنفيذ بتطوير كلا الجانبين لأسلحة الدمار كذلك فقد تزايدت بالفعل احتمالات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية وأصبح لكل جانب دوافعه ومبرراته ودخلت أوروبا هي الأخرى كمسرح للعمليات ولم تسفر المحاولات التوفيقية (اتفاقية سولت ٢) عن تحسن يذكر ، وبقدر معقول من الثقة يمكن القول أن الفترة القادمة ستشهد تطورات هامة تجاه توازن الرعب النووي خاصة في ظل الحكومة الأمريكية الجديدة .

الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

الهوامش :

(١) راجع في تفصيل التكنولوجيا العسكرية ونوع الاسلحة الاستراتيجية

Barnaby, Frank & Huiskens, Ronald, Arms Uncontrolled
SIPRI, Harvard Univ. 1975.

Ibid., p. 87.

(٢)

(٣) حول استراتيجية الدمار المتبادل ، راجع تفصيلا :

Lapp, Ralph Eugene. kill and Overkill: The Strategy of
Annihilation, London: Yeiden field, 1963.

Ibid.

(٤)

(٥) راجع في تفصيل ذلك :

Barnab, Frank & Huiskens, Ronald, op. cit.

U.S. Arms & Disarmament, 1977 edition of Arms Control
and Disarmament Agreements pp. 5 - 26.

Beaton, Leonard. Must the Bomb Spread? Harmonds worth,
Penguin, 1966.

Lapp, Ralph Eugene, op. cit.

(٦) في تفصيل القوة التدميرية للدولتين العظميين ، راجع :

Henry Nash "Nuclear Weapons, and international behavior"
A.W.S., jthoff - Leyden, 1975.

Valdimir Petrov: U.S. Soviet Detente: Past and Future,
(American Enterprise Institute for public Policy), 1975.

Barnaby, Frank & Huiskens, Ronald, op. cit.

(٧)

Ibid.

(٨)

Beaton, Leonard, op. cit.

(٩)

Lapp, Ralph Eugene, op. cit.

Toung Elizabeth. A Ferewell to Arms Control? Harmonds
worth: Penguin 1973.

Barnaby Frank & Huiskens, Ronald. Arms Uncontrolled. (١٠)
op. cit., pp. 92 - 101.

(١١) اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على اللواء الركن/ ضياء الدين
زهدي ، الأبعاد الاستراتيجية لتحديث لقدرات النووية للنااتو ، في :السياسة
الدولية ، مؤسسة الاهرلم ، القاهرة ، العدد ٥٩ ناير ١٩٨٠ ص ص ١٨٧ -

- (١٢) من تقرير لجنة القوات المسلحة بالكونجرس الأمريكى -
ديسمبر ١٩٧٦ .
- (١٣) وهى الاحصائيات التى نشرها المركز الدولى للدراسات
الاستراتيجية بلندن فى نشرة الميزان العسكرى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .
- (١٤) وهى دراسة قامت بها لجنة الميزانية التابعة للكونجرس
الامريكى ، وقد نشرت فى ٩ يناير ١٩٧٧ .
- (١٥) اللواء الركن ضياء الدين زهدى ، مرجع سابق ص ١٩٠ .
- (١٦) الميزان العسكرى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية .
لندن ، ١٩٧٩ .
- (١٧) اللواء الركن ضياء الدين زهدى ، مرجع سابق ص ١٩٣ .